الهيئة العامة للمعلومات
GENERAL INFORMATION AUTHORITY

التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية

التحولات الديموغرافية والتنمية المستدامة
((توظيف العائد الديموغرافي))

الملخص التنفيذي

2022

التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية

التحولات الديموغرافية والتنمية المستدامة
((توظيف العائد الديموغرافي))

الملخص التنفيذي

في حالة الاقتباس من هذا الملخص يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي: الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية 2022م، الملخص التنفيذي، طرابلس / ليبيا

• فريق إعداد ملخص التقرير:
- إعداد الملخص: أ. علي مصطفى الشريف
رئيس الفريق البحثي للتقرير / خبير تنمية بشرية
- التصميم والإخراج: م. سمير محمد معروف
- التدقيق اللغوي: أ. محمد عبد السلام علي

كلمة الهيئة العامة للمعلومات

يسر الهيئة العامة للمعلومات أن تصدر التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية 2022م، تحت عنوان التحولات الديموغرافية والتنمية المستدامة ((توظيف العائد الديموغرافي)) وغايتها الأساسية في ذلك هي رفد الرؤى والخطط الوطنية بإصدار علمي يعكس واقع التنمية بكل شفافية وحيادية من خلال قراءات تحليلية بمعايير أممية لقياس مستوى الأداء التنموي الليبي ورصد مستوياته، وتقديم توصيات بناءة تخدم أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك خطط التنمية لما بعد عام 2015، بدلاً من مجرد تقييم الوضع الإنمائي.

كما يسر الهيئة أن تتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجميع الوزارات والمؤسسات والهيئات والمراكز الوطنية، ولفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالتقرير، ولجميع العاملين المشاركين في التقرير، لما أبدوه من حرص منقطع النظير أثناء تأدية واجبهم الوطني.

يقدم التقرير تحليلاً مفصلا عن الديناميات والاتجاهات السكانية في دولة ليبيا والعائد الديمغرافي وتوقيت انفتاح النافذة الديمغرافية بما يمكين الدولة الاستفادة من التركيبة السكانية المتغيرة، والفرص المتاحة لتوظيف العائد الديموغرافي بالشكل الأمثل، ولعل ما يميز التقرير هو التنوع في اهتماماته بموضوع السكان والتنمية وفهم العلاقة المتبادلة بين الظواهر السكانية والتنموية وتحليل أثار المتغيرات السكانية على العملية التنموية في شتى المجالات وأثار التنمية على المؤشرات الديموغرافية، فقد تناول التقرير، طيفاً واسعاً من الموضوعات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بهذا الموضوع.

وتكمن أهمية التقرير في كونه يمثل أجندة عمل تنموية طموحة، تتضمن إبراز أهمية الاستثمار في العنصر البشري كأحد الأولويات الوطنية باعتباره عماد وغاية التنمية، وذلك من خلال التوظيف الأمثل للعائد الديموغرافي بناءً على نتائج الهبة الديموغرافية وما توفره هذه الهبة من إمكانيات كبيرة لتحقيق التنمية الشاملة، كما إن البيانات والمؤشرات التي يتضمنها التقرير تمثل أداة أساسية وموثوقة لمتخذي القرار والمخططين، يمكن أن يعتمد عليها في رسم السياسات التنموية، ووضع سياسات سكانية ملائمة تتماشى مع الأهداف التنموية، ومن ثم تحسين الأداء التنموي واستدامة ورفاهية المواطنين والمقيمين على حد سواء. كما يعد التقرير فرصة مواتية لدعم جهود دولة ليبيا في مسيرتها التنموية في مقدمتها أهداف التنمية المستدامة 2030.

ويشدد التقرير على ضرورة استثمار الهبة الديموغرافية التي تتمتع بها دولة ليبيا أفضل استثمار بما يساهم في بناء الوطن وازدهاره وتقدمه، واستثمار شبابها كوقود لنهضة اقتصادية واجتماعية شاملة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والتقنية والعلمية وغيرها، في إطار تخطيط إستراتيجي مبنياً على الوعي والوطنية والاستغلال الأمثل لإمكانيات مجتمعات المعرفة أقصى ما يمكن.

ويعكس التقرير التزام الهيئة العامة للمعلومات ودورها ومساهمتها في مسيرة التنمية الشاملة ودفع الأجندة الوطنية التنموية إلى الإمام على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

نتمنى أن يشكل هذا التقرير محوراً مهماً يثري خطط وبرامج الحكومة في ظل الريادة والعناية التي توليها لمسار التنمية الشاملة، ويبقى الطموح دائما هو الاستمرار في التقدم والإنجاز المتواصل تجاه وطننا المجيد، وإن الهيئة لن تتوانى عن أداء مهامها ورسالتها التنموية.

م. عبد الباسط سالم الباعور
رئيس الهيئة العامة للمعلومات

تقديم:

يتناول التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية موضوع التحولات الديموغرافية للسكان الليبيين وتوظيف العائد الديموغرافي من أجل تحقيق التنمية المستدامة من منظور تكاملي يأخذ في الاعتبار معطيات الماضي والحاضر والتطلع إلى المستقبل، وهو بذلك يعتبر توجهاً مرجعياً مهماً يقوم على منهج علمي متعدد المداخل، ويعمل على تجسير الهوة ما بين المعطيات الكمية والمعطيات النوعية للحالة الديموغرافية في ليبيا، ويهدف لأن يكون شاملاً للأبعاد الأساسية المتعلقة بحالة التحول الديموغرافي متجاوزاً بذلك التركيز الحصري على حجم السكان والوقوف عند البيانات الكمية ليشمل الاهتمام وبشكل أوسع الكيف والقدرات المهنية ونوعية الحياة للسكان في ليبيا كما تبدو في الأوضاع الاقتصادية والتعليمية والحضرية والمهنية والمشاركة الفعالة...الخ، وذلك من خلال قراءة تحليلية علمية لدلالات ذلك الكم في إطار التحول الديموغرافي وإمكانية توظيف العائد الديموغرافي الناتج عن هذا التحول في إطار التنمية المستدامة والتي تهدف إلى تحقيق سبل العيش الكريم دونما إقصاء أو تهميش أو استنزاف للموارد المتاحة حفاظاً على حق كل الأجيال، وكل ذلك يتم في إطار رؤية جديدة للمعطى الديموغرافي باعتباره وسيلة لتعزيز التنمية.

ومن خلال الواقع المعاش طيلة مرحلة التخطيط خلال العقود الستة الماضية نجد أن الدولة لازالت تتعامل مع السكان كغاية للتنمية، إلاّ أن الجانب الكيفي والذي يعكس بدوره مستوى ونوعية التحصيل والمهارات المكتسبة والحرف الفنية والمهنية لمخرجات التعليم والتدريب لم يول الاهتمام الكافي، ومن ثم أصبح هذا الجانب في حالة تدني من فترة إلى أخرى مع تزايد متواصل لعدد الباحثين عن عمل من خريجي التعليم والتدريب في كل المستويات، فبناء الإنسان يأتي قبل بناء كل شيء، وهذه هي نقطة البداية لاعتماد وتنفيذ سياسات توظيف العائد الديموغرافي بالأسلوب الصحيح.

إن الاهتمام بتوظيف العائد الديموغرافي هو اهتمام مرتبط مباشرة بتنمية الموارد البشرية سعياً للوصول إلى مستوى من الإدارة الحكيمة للعائد الديموغرافي الذي تعيشه الحالة الديموغرافية في ليبيا، والتي تتميز بتركيبة سكانية فتية تشكل فيها نسبة الشباب القادرين على العمل المساحة الأكبر في الهرم السكاني، ما يتطلب البحث العلمي المعمق لإيجاد الخطط والبرامج التنفيذية لاستثمار تلك القدرات البشرية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة قبل فوات الأوان وقبل أن يتغير التركيب العمري لسكان البلاد إذ أن الهبة الديموغرافية لا تتكرر دائماً.

تحتم الرؤية الإستراتيجية التنموية ضرورة الاستفادة من فرصة الهبة الديموغرافية للنهوض بالبلاد واستثمار شبابها كوقود لنهضة اقتصادية واجتماعية شاملة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والتقنية والعلمية وغيرها، في إطار تخطيط إستراتيجي مبنياً على الوعي والوطنية والاستغلال الأمثل لإمكانيات مجتمعات المعرفة أقصى ما يمكن.

واعتماداً على نتائج الهبة الديموغرافية (انفتاح النافذة الديموغرافية) وما توفره من إمكانية كبيرة وفرصة غير مسبوقة لتحقيق قاعدة صلبة لانطلاق التنمية المستدامة وتحقيق التوظيف الأمثل للعائد الديموغرافي خلال الفترة المتبقية من هذه الظاهرة الإيجابية لتعزيز الأداء الاقتصادي، فقد تم التركيز في هذا التقرير على مجموعة من الموضوعات ذات الارتباط المباشر بتعزيز جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث رأت الهيئة العامة للمعلومات أن هناك عدد من الموضوعات ذات العلاقة المباشرة بموضوع توظيف العائد الديموغرافي، إلى جانب موضوعات أخرى ذات علاقة غير مباشرة، إما إنها موضوعات تمهيدية لتحديد الهبة الديموغرافية، أو موضوعات لتعزيز أداء التنمية المكانية المستدامة، أو إنها لاستطلاع موضوع حوكمة مؤسسات الدولة في عدالة توزيع عدد من الخدمات الأساسية ما بين المناطق في ليبيا، وتم اختيار الموضوعات التي يجب أن يتم تناولها معاً عند التخطيط لتوظيف العائد الديموغرافي، وهي:

1. التحولات الديموغرافية والتنمية المستدامة.
2. تسخير العائد الديموغرافي.
3. التعليم وتنمية الموارد البشرية.
4. السكان وسوق العمل والتوظيف الأمثل لقوة العمل الوطنية.
5. الخدمات الصحية والاجتماعية وتوظيف العائد الديموغرافي.
6. التوزيع الجغرافي للسكان الليبيين والتنمية المكانية المتوازنة.
7. معايير الانتفاع بثمار التنمية في الاقتصاد الليبي (حوكمة المؤسسات الاقتصادية والمالية).

- **العلاقة بين السكان والتنمية:**

لقد أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية إلى تحول في منهج وطرق الارتباط بين السكان والتنمية في ضوء تحليل العلاقة

المتبادلة والمتشابكة فيما بينهما، وأظهرت نتائج دراسة التغيرات السكانية من حيث الحجم والنوع والتركيبة العمرية للسكان، أهمية إدماج المتغيرات الكمية والنوعية للسكان في العملية التنموية باعتبارها عنصراً هاماً وأساسياً ومؤثراً في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، وتشير عديد الدراسات إلى أن العلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة مترابطة ومؤثرة ومتأثرة في كليهما، ومن ثم لا تنمية بدون ناس على درجة عالية من الكفاءة المهنية والمهارات الإدارية والتنظيمية ويتمتعون بمستويات جيدة في الصحة والتعليم وتلبية احتياجاتهم الأساسية للعيش الكريم، ومن جانب آخر لا تتوفر مثل كل هذه المؤشرات الإيجابية في حياة السكان ما لم تتحقق أهداف التنمية المنشودة.

• الهبة أو النافذة الديموغرافية:

هي التحول في الهيكل العمري بسبب انخفاض معدلات الخصوبة الذي يؤدي إلى زيادة السكان في سن العمل وانخفاض نسبة صغار السن مع بقاء نسبة كبار السن صغيرة نسبياً، ما ينتج عنه انخفاض نسب الإعالة سواء للصغار أو الكبار، وذلك في إطار ما يعرف بالنافذة الديموغرافية (Demographic Window).

• العائد الديموغرافي:

هو النمو الاقتصادي الذي يتحقق من خلال توظيف التغيرات في الهيكل العمري لسكان البلد الناتج عن التحول من الأشخاص الذين يعيشون حياة قصيرة ولديهم أسر كبيرة إلى أشخاص يعيشون حياة طويلة ولديهم أسر صغيرة، وبسبب هذا التحول في الهيكل العمري تصبح هناك حاجة ماسة إلى استثمارات أقل لتلبية حاجات الفئات العمرية المعالة (صغار السن 14 سنة فأقل و65 سنة فأكثر) وفي هذه الوضعية للتركيبة العمرية يتم تحرير الموارد للاستثمار في بناء رأس المال البشري (تعليم، صحة) والاستثمار المادي الإنتاجي، ما يعزز التنمية الاقتصادية ومن ثم ارتفاع الدخل القومي والذي بدوره يخلق نافذة للنمو الاقتصادي الأسرع والمستدام ويحقق الرفاهية لأفراد المجتمع، ويتحقق العائد الديموغرافي في الدولة من خلال:

1. زيادة العرض من القوى العاملة (السكان في سن العمل).
2. ارتفاع معدل الإنتاجية للاقتصاد الوطني.
3. زيادة الادخار الذي يحفز التوسع في الاستثمار في رأس المال البشري وفي الإنتاج المادي ومن ثم النمو الاقتصادي.
4. تنمية رأس المال البشري من خلال تخصيص موارد أكبر لكل طفل ما ينعكس على تحسين الحالة التعليمية والصحية.
5. ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج[1] .

ليبيا دولة سائرة في طريق النمو والتقدم، وإن العدد السكاني الصغير نسبياً مقارنة بالمساحة الجغرافية الشاسعة، إضافة إلى سوء توزيع هذا العدد الصغير جغرافياً من خلال تركزه في مناطق دون الأخرى وفي تجمعات صغيرة متناثرة في مواقع متباعدة عن بعضها البعض، هو وضع يعيق عمليات التنمية ويعزز من مظاهر عدم العدالة والتهميش للأطراف، وما ينتج عنه من عجز في التغطية الغذائية وضغط على سوق العمل في المناطق التي تفتقر للموارد الطبيعية، وهجرة داخلية من القرى والمدن الصغيرة إلى المدن الساحلية الكبيرة، وكل هذا أدى إلى تضخم في هذه المدن وتسبب في أزمة إسكان واختناقات في حركة سير المرور بالمدن وفي الشوارع الضيقة التي لم يتم تطويرها منذ زمن بعيد والتي أصبحت لا تلبي مستوى الاحتياج الحالي، وإن كل أعمال التوسع العمراني التي نفذت في المدن الكبرى منذ أكثر من أربعة عقود مضت وحتى الآن، تمت على حساب الاعتبارات الفنية للمخططات الطبيعية والبيئية ومخزون المياه الجوفية والغطاء النباتي التي كانت تتمتع به العديد من مدن الساحل.

إن التحول الديموغرافي الذي تشهده دولة ليبيا ومنذ ثلاثة عقود مضت والذي بدأت مظاهره بانخفاض في معدل الخصوبة من 7.5 إلى أقل من 3 خلال أربعة عقود فقط، وهي عملية استغرقت أكثر من قرن في أوروبا، من أهم سماته هو النمو في أعداد الشباب بشكل واضح، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تغير في الهيكل العمرى للسكان الذي يتميز بانخفاض في فئة السكان صغار السن (0 – 14 سنة) مصحوباً بارتفاع كبير في فئة السكان النشطين اقتصادياً (15 – 64 سنة) مع شبه ثبات أو نزعة خفيفة جداً للنمو في فئة السكان (65 سنة فأكثر)، وهذه الظاهرة تعرف في نظرية الديموغرافيا الحديثة باسم (الهيبة الديموغرافية) أو ما يعرف علمياً باسم (انفتاح النافذة الديموغرافية Youth Bulge) والتي تعتبر منحة مؤقتة تستمر لنحو (40 أو 50 سنة) وما يترتب على هذا التغير من تحول في هيكلية السكان وخلق فرصة غير مسبوقة ومواتية للنمو الاقتصادي من خلال تخطيط مسبق لإعداد وتنفيذ سياسات ملائمة لتأهيل وتنمية الموارد البشرية من أجل توظيف هذا الحدث الهام.

إن إدماج قضايا السكان في خطط وبرامج التنمية بما في ذلك إدماجها في أهداف التنمية المستدامة 2030، يعتبر الطريق الصحيح لتوظيف العائد الديموغرافي بالشكل الذي يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن أجل بلوغ أهداف وغايات ما بعد عام 2015 (التنمية المستدامة 2030)

(1)الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، رشود بن محمد الخريف، مركز الدراسات السكانية، فاتن هديبان المطيري، جامعة الملك سعود.

فإن الديناميات السكانية والخدمات الاجتماعية والبيئية تكتسي أهمية محورية في التنمية المستدامة، ومن ثم يجب أن تكون جزءً لا يتجزأ من الخطط الإنمائية والإستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق تؤكد عديد الدراسات بأن قضايا السكان والتنمية مترابطة مع التنمية المستدامة على الصعيد الوطني دون الدولي، ما يتطلب اتباع نهج دولي متعدد الجهات المعنية، وتشدد هذه الدراسات على أهمية إدماج الديناميات السكانية في التخطيط الإنمائي، وهنا نرى أهمية الحاجة إلى تعزيز النظم الإحصائية من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بصورة أفضل، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، وخطة التنمية لما بعد عام 2015 على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية.

لقد تطور عدد السكان الليبيين من 5.3 مليون نسمة عام 2006م ليصل إلى 5.8 مليون نسمة في العام 2010م، وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان الليبيين ارتفع ليصل إلى 6.9 مليون نسمة خلال العام 2020م، وفي حال استمرار معدل النمو السكاني بنفس المستوى الحالي فإنه يقدر أن يصل عدد السكان الليبيين إلى حوالي 8.4 مليون نسمة بحلول عام 2030م، وهذا ما يعكس الارتفاع الذي تحقق في عدد المواليد في العقد الثاني من الألفية الثالثة، وأن السكان الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة سيشكلون أكثر من النصف، وهذا ما يعني أيضاً أن هناك وفرة في العمالة، وهو ما يؤكد نظرياً أن لدينا فرصة فريدة لكي نعزز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، فالتغيرات في بنية السكان تتيح فرصة فريدة لتنمية الاقتصاد وجني ثمار فوائد التحول الديموغرافي باعتباره أكبر مورد يدعم التنمية ويحرك الاقتصاد ويحقق الاستثمار الأمثل في الرأس مال البشري.

ومن المحتمل أن يزداد ارتفاع معدل الخصوبة بفعل زيادة المواليد الناتج عن سياسة تشجيع الزواج التي تنتهجها الدولة عن طريق تقديم المنح من صندوق دعم الزواج، وهذا أمر يحتاج إلى دراسة وتوافق مع عملية تسخير العائد الديموغرافي، حتى لا يتم الوقوع في المصيدة السكانية والعبء الديموغرافي، لأن زيادة معدلات الخصوبة يعني زيادة شريحة صغار السن وبالتالي زيادة معدلات الإعالة ومتطلباتهم ما يعنى زيادة الإنفاق الاستهلاكي على حساب الادخار، ومن ثم ينتج عن ذلك تقلص للإمكانيات المتاحة محلياً لتوسيع مجالات الاستثمار من الدخل القومي وقلة فتح المزيد من فرص العمل ومن ثم ارتفاع البطالة.

ومن خلال البيانات المتاحة والدراسات المنجزة حول الحالة الديموغرافية في السنوات الأخيرة، بات من المعروف أن ليبيا في المرحلة الأخيرة من النافذة الديموغرافية، حيث تشير التقديرات الدولية إلى أن مرحلة دخول الهبة الديموغرافية بدأت فعلياً ما بين الأعوام 2000م - 2005م، وهذه التغيرات لها تأثير مباشر على الأداء الاقتصادي للدولة.

أما بالنسبة للسكان غير الليبيين فقد بلغ عددهم عام 2006م نحو 902 ألف نسمة، في حين قدر عددهم بنحو مليون و156 ألف شخص عام 2010م، وبحوالي مليون و266 ألف شخص في عام 2020م، ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان غير الليبيين - إذا ما استقرت البلاد - خلال الفترة القادمة ليصل إلى مليون و431 ألف شخص في العام 2030م.

ومما تقدم يتبين أن إجمالي عدد السكان المقيمين في ليبيا ارتفع من 6.2 مليون نسمة عام 2006م ليصل إلى نحو 7 مليون نسمة في العام 2010م، ثم ارتفع إلى 8.2 مليون نسمة في العام 2020، ويتوقع أن يرتفع إلى حوالي 9 مليون و 802 ألف نسمة بحلول عام 2030م.

• التركيب العمري للسكان الليبيين خلال الفترة 2006م – 2030م:

تشير البيانات إلى أن نمو السكان الليبيين قد سجل تغيرات كبيرة في الفترة الماضية أدت بطبيعتها إلى تغيرات في التركيب العمري للسكان، وقد لوحظ أن النمو السكاني كان عالياً منذ عقد الستينيات من القرن الماضي حتى منتصف الثمانينيات، بدأ بعدها بالانخفاض حتى وصل إلى أدنى مستوى له بنهاية القرن الماضي ثم عاد النمو السكاني للارتفاع وبشكل بطئ، وهذه التغيرات أدت بطبيعتها إلى ارتفاع كبير في نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في العقود الأولى، ثم انتقلت هذه النسبة إلى الأعمار (24 – 40) سنة، وفي العقود التي انخفض فيها النمو السكاني وبدأت الفئات الأولى من الأعمار تأخذ نسبة متزايدة في السنوات الأخيرة، ارتفع النمو السكاني بعد العام 2008م إلى أكثر من 1.9 % بسبب الزيادة في نسبة السكان أقل من 15 سنة والتي وصلت إلى 32.3 % في العام 2010م بعد أن كانت في حدود 31.1 % في العام 2006م حسب نتائج التعداد العام للسكان، ومن المتوقع أن يحدث انخفاض تدريجي بطئ لنسبة السكان أقل من 15 سنة لتصل إلى أقل من 30 % في العام 2030م.

ونظراً لوجود العمالة الوافدة والتي تمثل أكثر من 17 % من المجموع الكلي للسكان، وبما أن العمالة الوافدة بطبيعتها من فئات السن النشطة اقتصادياً (15 – 64 سنة) والتي تشكل ما بين (79 – 81 %) من مجموع الوافدين، فإن هذه العمالة

ستعزز امتداد النافذة الديموغرافية إلى أبعد من العام 2040م وهذا ما تؤكده الحقائق التالية:

1. ارتفاع الأهمية النسبية للسكان في سن العمل من 64 % بالنسبة لليبيين فقط لتصل إلى 66.4 % لليبيين وغير الليبيين معاً عام 2030م.
2. تضاعف عدد السكان في سن العمل إلى نحو الضعفين تقريباً وتطور بمعدل نمو يصل إلى 2 % وهو أعلى من معدل نمو السكان.
3. انخفاض الأهمية النسبية للمعالين إلى 32 %.

واعتماداً على ما تقدم فإن الفرصة لازالت مواتية للاستفادة من العائد الديموغرافي لمدة عقدين أو ثلاثة عقود قادمة، إلا أن الاستفادة منها وتحقيق التوظيف الأمثل لهذه الظاهرة لا يتحقق إلا من خلال وضع خطة استباقية تتضمن مجموعة من البرامج والأهداف الطموحة في ميادين بناء رأس المال البشري (تعليم، صحة) وتمكين المرأة والشباب معاً من الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل فاعل ومنتج، وتوسيع فرص العمل أمام الداخلين الجدد لسوق العمل، وضرورة إعادة بناء إدارة سوق العمل في الاقتصاد الوطني من كل الجوانب الإدارية والمؤسسية والتشريعية، وإعطاء اهتمام أكثر لإدارة العمالة الوافدة من أجل ضمان استقرارها وحقوقها، وفي الوقت نفسه ضمان حق الدولة الليبية في جباية الرسوم والضرائب المستحقة قانوناً.

يبلغ العدد الإجمالي لصغار السن اليوم أكثر من أي وقت مضى فقد بلغ مجموع الفئة العمرية (15 – 44 سنة) مليونين و 941 ألف نسمة خلال العام 2010م، وشكلت ما نسبته 80.1 % من مجموع السكان في سن العمل، ويقدر أن يرتفع عدد هذه الفئة إلى أربعة ملايين و147 ألف نسمة في العام 2030م، ونتيجة لانخفاض معدل نمو هذه الشريحة العمرية فسوف تنخفض أهميتها النسبية من مجموع السكان في سن العمل لتصل إلى 77.1 % في العام 2030م، ورغم هذا الانخفاض في أهميتها النسبية إلا إنها لازالت مرتفعة.

إن إمكانية الحصول على مكاسب اقتصادية يمكن أن تكون هائلة شريطة وجود السياسات السليمة والخطط الاستباقية وأن تكون الاستثمارات في رأس المال البشري كأولوية قصوى خاصة بين الشباب.

وكما تمت الإشارة عند التعرض للوضع الديموغرافي للسكان غير الليبيين فإن الوضع الديموغرافي وانفتاح النافذة واستمراريتها في ليبيا لا تتوقف عند حالة السكان الليبيين فقط وإنما على مجموع السكان المقيمين في البلاد ليبيين وغير ليبيين، وكما هو مبين من خلال حساب الأوزان النسبية لفئات السن العريضة لليبيين لوحدهم والليبيين وغير الليبيين معاً، نجد أن السكان غير الليبيين ساهموا بشكل كبير في رفع الأهمية النسبية للسكان في سن العمل، وهو ما توضحه بيانات الجدول (1)، حيث يمثل السكان في سن العمل أكثر من ثلثي السكان طيلة الفترة محل البحث، أضف إلى ذلك أن هذه النسبة المرتفعة هي في صالح معدلات الإعالة المنخفضة نسبياً ما يعزز القدرة الإنتاجية والأداء الاقتصادي الوطني أن وجدت الإرادة والنية الصادقة لذلك.

الجدول (1) الأهمية النسبية للسكان في سن العمل لليبيين وغير الليبيين معاً 2006 - 2030

السنوات	ليبيون	ليبيون وغير ليبيون
2006	64.7	66.8
2010	63.4	66.0
2020	63.7	66.4
2030	64.2	66.4

وعليه فإن العمالة الوافدة تمنح زخماً قوياً لاستمرارية الهبة الديموغرافية إلى مدد زمنية أطول وعلى ليبيا أن تستغل هذا الوضع، ومن الآن، وذلك لتعزيز الأداء الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإن الوقت لازال في صالحها إن سعت بجدية لذلك من خلال إعداد وتنفيذ إجراءات تنظيمية وإدارية لإدارة العمالة الوافدة بما في ذلك منح مزايا للعاملين ببعض القطاعات لإطالة البقاء والاستقرار في ليبيا.

وتتاح إمكانية جني ثمار العائد الديمغرافي من خلال الزيادة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والتي تحدث عندما يكون هنالك عدد آخذ في الزيادة من الأشخاص ممن هم في سن العمل (15 – 64 سنة) يصل إلى نحو ضعفي عدد الأفراد المعالين، وإن نسبة الشباب في هذه الكتلة السكانية تصل إلى 77.1 %، وهذا ما تمثله الحالة الديموغرافية لليبيا اليوم، ومن هذا الوضع يجب الإسراع واغتنام الفرصة من خلال اعتماد

السياسات وتنفيذ الإجراءات التي تساعد على تحقيق التوظيف الأمثل للهبة الديموغرافية والتي تشمل التالي:

1. تحسين الحصول على التعليم الجيد والوظائف المنتجة.
2. الاستثمار في الصحة، خاصة الصحة الأولية والإنجابية للشباب.
3. تمكين المرأة وتوفير الخدمات التي تعزز مكانتها في سوق العمل.
4. تطوير سوق العمل وتحسين بنيته التنظيمية والتشريعية.

فالشباب الليبيين في تزايد مستمر حتى العام 2030م كما سبق توضيحه، وعند الأخذ في الحسبان القوى العاملة الوافدة فإن عدد السكان في سن العمل سيرتفع من أربعة ملايين و142 ألف نسمة في العام 2006م ليصل إلى ستة ملايين و512 ألف نسمة في العام 2030م، كما تشير هذه الإسقاطات إلى ارتفاع عدد الفئة العمرية (15 – 39 سنة) من الليبيين من مليونين و596 ألف نسمة في العام 2006م لتصل إلى ثلاثة ملايين و587 ألف نسمة في العام 2030م، ويشكل الشباب من فئات العمر (15 – 34 سنة) أكثر من 45 % من مجموع السكان العام 2020م، ونحو 60 % من السكان في سن العمل، وفي الوقت نفسه هناك أقل من 6 أشخاص معالين مقابل كل 10 أشخاص ممن هم في سن العمل، وهذا يعنى بالطبع لو تم توظيف هؤلاء الـ 10 توظيفاً اقتصادياً سيكون لكل منهم قدر كاف من المال للادخار ما يهيئ إمكانية أكبر لزيادة الاستثمار من الدخل المحلي.

ومن المعلوم أن قدرة السكان على اغتنام الفرص المتاحة للشباب تعتمد على كيفية مواجهتهم للتحديات الرئيسية التي يعاني منها التعليم والتدريب الفني والحرفي والصحة وضعف خدمات مظلة الأمان الاجتماعي للفئات الضعيفة من النساء وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع وضعف في الإجراءات المناسبة لتوفير العمل اللائق والمنتج وتمكين المرأة.

ومما تقدم، وإن لم تتخذ الإجراءات الفعالة وفي الوقت المناسب، فقد يتحول العائد الديموغرافي إلى عبء ديموغرافي، أو ما يسمى بالفقر الديموغرافي، (معدلات بطالة مرتفعة بين الشباب وقوة العمل الوطنية والفقر والهجرة للخارج مع ارتفاع معدلات الشيخوخة والإعالة الديموغرافية) ومن ثم يقع جيوش من الشباب العاطلين عن العمل والمحبطين والقاصرين عن تلبية الاحتياجات الأساسية للعيش الكريم، فريسة سهلة للإغراءات التي تقوم الجماعات الإرهابية والمتطرفة بنشرها.

ليبيا الآن تمر بمرحلة التحول الديموغرافي حيث تتباطأ معدلات الخصوبة وتنخفض الأهمية النسبية للسكان المعالين مع ارتفاع الأهمية النسبية للسكان في سن العمل، ويتوقع أن تصل ما بين السكان الليبيين إلى نحو 64.2 % في العام 2030م، ويعيش الليبيون لفترة أطول (73 سنة)، وفي نفس السياق، هنالك سبب آخر للتفاؤل بأن ليبيا يمكن لها أن تستقيد من العائد الديموغرافي لمدة أطول بسبب العمالة الوافدة التي تتميز بخاصية الفتوة 15 – 34 سنة، والتي بسببها ارتفعت الأهمية النسبية للسكان في سن العمل لتصل إلى نحو 66.4 % لكل من الليبيين وغير الليبيين، ومع ارتفاع نسبة العاملين من السكان في سن العمل هنالك إمكانية لرفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ولكن هذه ليست سوى فرصة فقط يمكن استثمارها وتحقيق العائد الديموغرافي منها من خلال اتخاذ عدد من الخطوات:

– إجراء تحسينات على درجة عالية من الأهمية والشمولية في تعليم وصحة وتغذية الشباب والفتيات والنساء والأطفال، وتطبيق برنامج لزيادة الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة ومنع الحمل غير المرغوب فيه، ما سيؤدي إلى تقليل عدد الأطفال المولودين لكل أسرة، والذي من شأنه ستتاح للأم فرصة الدخول إلى سوق العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي، وهذا بدوره سيرفع من مستوى دخل الأسرة ويدعم قدرتها على الادخار ومن ثم الاستثمار.

– الاستثمار في تعليم وتدريب الشباب ما يعزز من مستوى المهارات الفنية والتقنية لدى الشباب، وهذا بدورة يدعم مشاركة الشباب الفعالة في ممارسة النشاط الاقتصادي وتوفير العمالة المناسبة بالكم والكيف المطلوبين، بالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسات بأن تعليم الفتاة، لاسيما على مستوى المرحلة الثانوية، مع تعزيز فرص التمكين للمرأة، سيؤخر الزواج المبكر ويبطئ خصوبة المراهقات مع تنفيذ برنامج شامل لمعالجة العوائق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيق تمكين الفتيات والنساء[2] .

وفي ظل هذا الوضع الذي تمر به ليبيا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو، هل الذي يجري الآن في ليبيا هو تحول ديموغرافي فقط؟ أم إنه عائد ديموغرافي أيضاً؟

إن الانخفاض المستمر الذي تحقق في معدل الخصوبة الكلية الناتج عن التحولات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في سياق نظام تعليمي وتدريبي منخفض الجودة، وضعف بالأداء الاقتصادي مع نقص فرص العمل المنتج، فإن نشوء ظاهرة البروز الشبابي وارتفاع نسبة السكان في سن العمل سوف ينتج عنه نمو في معدلات البطالة السافرة والبطالة المقنعة ولن يؤدي إلى نمو اقتصادي بل يتسبب في انعدام الأمن السياسي

(2) كيفية الاستفادة من العائد الديموغرافي https://e3arabi.com/?p=1086342

والاقتصادي، وهذا ما يعني ارتباط الزيادة في أعداد الشباب بالاتجاهات السلبية والمخاطر الأمنية وعدم الاستقرار، ومن هنا فإن ما يجري في ليبيا إلى حد الآن هو تحول ديموغرافي فقط.

إن النتائج المتوقعة من التحول الديموغرافي المدفوع من التعليم كان من المفترض أن تدعم تسخير العائد الديموغرافي بحيث يكون الأثر الأساسي للتعليم والتحول الديموغرافي أثراً اقتصادياً تنموياً، ونتيجة لقصور التعامل مع المعطى الديموغرافي خلال تلك المرحلة المفصلية، كان الأثر السياسي هو الأكثر سيادة في ليبيا، مع عدم توفر فرص العمل المنتج الذي قد يعرض المجتمع للاضطرابات والقلاقل السياسية وتزداد هذه الاضطرابات عنفاً مع ازدياد نسبة النمو الشبابي، والسبب الخفي والمهم عندما يتعرض هؤلاء الشباب لنظام تعليمي منخفض الجودة، وفرص عمل ضعيفة لا تستوعب كل الباحثين عن عمل مع طول فترة الانتظار للحصول على العمل وتكوين الأسر، ومع تزايد فترة الانتظار، وزيادة نسبة البطالة، يتجه الشباب إلى العنف وأعمال الاضطرابات وزعزعة الأمن بالداخل.

إن المؤسسات المعنية بتنفيذ نظم التعليم والعمل والسكن والاقتصاد في ليبيا لم تستطع التكيف كما ينبغي مع التغيرات الديموغرافية في الوقت المناسب، فمنطق دولة الرعاية لم يتطور إلى منطق دولة السياسات التنموية وسياسات الحماية الاجتماعية، ويقترن ذلك بالعديد من التحديات التي تواجه صانعي السياسات بضغوطات ديموغرافية شديدة، ولكنهم لا يرون ذلك فيتم التعامل مع المشكلات على إنها وقتية وعابرة وغير مترابطة وهذه الحلول القصيرة كان من المفترض دراستها والتمعن فيها جيداً.

فالتعليم المرتكز على الكم قبل الكيف، والتوظيف الاجتماعي القائم على التسكين وليس التشغيل، والسكن وتكوين الأسر، قطاعات مترابطة، والفشل في بناء السياسات على هذا الترابط يسفر عنه تقويض الإصلاحات السياسية، ومن هذا المنطلق يجب أن يترابط العائد الديموغرافي حسب منهجية تكاملية تشتغل على كيفية ترابط القطاعات الرئيسية والتكميلية للاستفادة من العائد الديموغرافي.

- **سياسات العائد الديموغرافي:**

من أجل توظيف العائد الديموغرافي بشكل ملائم لابد من تطوير إطار مفاهيمي يحدد السياسات والبرامج التي توفر بيئة مواتية لتسخير العائد الديموغرافي، وهذا الإطار يمكن من خلاله أن يسهل في تنفيذ الإجراءات اللازمة لفهم التحول الديموغرافي والاستفادة من إمكانية العائد الديموغرافي، حيث كانت نتيجة مراجعة الأدبيات في هذا المجال الإجماع على وجود سبع سياسات بمثابة قطاعات يجب أن تعمل معاً لتحقيق العائد الديموغرافي، وهي:

- حوكمة المؤسسات الاقتصادية والمالية.
- سياسات الحماية الاجتماعية.
- تنظيم الأسرة.
- صحة الأم والطفل.
- كفاءة التعليم والتدريب.
- تمكين المرأة وتعزيز اندماجها في الحياة العامة للمجتمع.
- سوق العمل بما في ذلك تنظيم وتقنين العمالة الوافدة.

وبالنظر إلى طبيعة العائد الديموغرافي المحتمل في تعزيز النمو الاقتصادي ومستويات الاستهلاك وتحسين مستويات المعيشة بشكل عام، هناك عدة إجراءات يجب اتخاذها في الوقت المناسب وهي:

- تكوين رأس المال البشري من خلال تنفيذ إجراءات شاملة في قطاعي التعليم والصحة.
- تحقيق التوظيف الأمثل للعرض المتاح من القوى العاملة.
- زيادة المدخرات بما يعزز زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وبسبب التحول في الهيكل العمري للسكان يظل السؤال ماثلاً حول إمكانية المحافظة على تعزيز مرحلة استثمار العائد يفرض نفسه وبقوة، وذلك من خلال التأكد من الحجم الذي يمكن توقعه من العائد الديموغرافي على مدى عشرين سنة قادمة؟ وكيف يصبح العائد الديموغرافي عائداً اقتصادياً؟ ومن أجل التحقق من الإجابات الصحيحة لهذه التساؤلات، فإن الأمر يتطلب تحليل ووصف للسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمؤسسية التي تدعم وتعزز العائد أو تقوض تحقيق العائد، وهنا يأتي دور السياسات العامة في توجيه أو تغيير تلك السياقات بطريقة تضخم العائد الديموغرافي المحتمل وتجعله مضموناً، ولكن هناك مجموعة من الاعتبارات الرئيسية المهمة في إعداد ورسم السياسة، وهي:

الاعتبار الأول:

المساواة: إن عدم المساواة هي أكبر التحديات المركزية التي تواجه السياسات بين المناطق الجغرافية، حيث ترتبط أوجه عدم المساواة على مستوى السكان بعدة مظاهر اجتماعية، مثل الحضر والريف والمراكز والأطراف والنوع الاجتماعي والتحصيل العلمي وسوق العمل، ومن بين أهم نتائج عدم المساواة التفاوتات في الوصول إلى الموارد والإمكانيات وما ينتج عنه من تفاوت في القدرات.

الاعتبار الثاني:

خيارات السياسات الوطنية: وتتمثل في نطاق واسع من التدخلات لتعظيم العائد الديموغرافي، ومن بين التدخلات المهمة هي (السكان، الصحة، التعليم، سوق العمل، السياسات الاقتصادية والاجتماعية)، حيث تعبر هذه المجموعة الأساسية من التدخلات عن هدف تعزيز العائد الديموغرافي من خلال إطالة الفترة التي نجني بها الفوائد، وهنا تأتي أهمية العمالة الوافدة وكيفية إدارتها بهدف تعزيز توظيف العائد الديموغرافي كما هو الحال الآن في أوروبا وكندا وأستراليا، فالعمالة الوافدة باعتبارها من الفئات العمرية الفتية فهي تشكل مصدر تغذية داعم للسكان في سن العمل للبلد المضيف.

الاعتبار الثالث:

العوامل الخارجية: وتتمثل في أحداث لا تملك الدولة الليبية بشأنها إلا القليل وأحياناً لا تملك شيء في السيطرة عليها، مثل التغيرات المناخية المتمثلة في الجفاف والكوارث الطبيعية، والأوبئة مثل كوفيد 19، وحدوث الأزمات الاقتصادية الدولية المتمثلة في انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار السلع الأساسية للغذاء، فالأزمات العالمية تؤثر على السياقات المحلية في استثمار العائد الديموغرافي وخاصة في سياقات الاقتصاديات الهشة، ومن جانب آخر التطور السريع للعالم في مجال المهارات الضرورية للعمال والقدرة التنافسية للاقتصاديات، ومن كل هذا يبرز ضرورة وأهمية معالجة قضايا تكوين رأس المال البشري وأهمها إصلاح التعليم وخاصة التعليم المهني والتقني المتوسط والعالي.

يتمثل تصنيف العائد الديموغرافي في مرحلتين بناء حيث تتمثل المرحلة الأولى في كيفية انتقال البلدان من معدلات نمو مرتفعة أكبر من 4 إلى مستويات خصوبة أقل من 4، وهذه المرحلة تمثل القطاعات الإستراتيجية التي يجب أن توليها البلدان الأهمية في عملية تسريع وتسخير العائد الديموغرافي، حيث تعتبر الحوُكمة والمؤسسات الاقتصادية قطاعاً أساسياً لجميع البلدان بغض النظر عن تصنيفها للعائد الديموغرافي.

وتسلط المرحلة الأولى الضوء على القطاعات الإستراتيجية الرئيسية التي لها تأثير مباشر على عملية تسريع وتعزيز العائد الديموغرافي وهي تنظيم الأسرة، صحة الطفل والأم، التعليم، تمكين المرآة، وهذه القطاعات الأربع تهيئ وتساعد على التحول الديموغرافي، وعندما تدخل المرحلة الثانية وتبدأ ظاهرة البروز الشبابي، يضاف إلى هذه القطاعات الرئيسية كل من توسيع الاستثمارات وإعادة بناء وتطوير سوق العمل لأنه هنالك حاجة مهمة لاستيعاب الزيادة الكبيرة في عدد الشباب، حيث يخلق سوق العمل إمكانية زيادة مستويات الإنتاجية بين الشباب وتبقى القطاعات الأخرى تشتغل مع سوق العمل لتعزيز الاستفادة من هذا التحول الديموغرافي.

• الحوكمة والمؤسسات الاقتصادية:

كلما اتجه الهيكل العمري للسكان نحو النضج وزيادة العمر الوسيط فوق 30 سنة تبقى احتمالية زيادة المشاركة وتكوين المؤسسات القوية أمر ضروري، ولهذا يجب أن تكون الأولوية للاستثمار في الشباب انطلاقاً من أربعة ركائز هي:

- التعليم وتنمية المهارات.
- التوظيف وريادة الأعمال.
- صحة الشباب ورفاهيتهم.
- تمكين الشباب من نيل كافة حقوقهم.

ويمكن للحكم الرشيد والمؤسسات القوية تشجيع المشاركة وتمكين السياسات التي من شأنها خلق بيئة سياسية مواتية في جميع القطاعات الاقتصادية للاستفادة من العائد الديموغرافي، ولكن هذا يتطلب وجود الاستقرار السياسي وسيادة القانون كجزء من ممارسات الحكم الرشيد التي تساعد على خلق مناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسهم في خلق فرص العمل وتعزيز التنمية، فالمؤسسات لديها القدرة في دعم أو عرقلة تطوير السياسات لتحقيق إمكانيات النمو المرتبطة بالتحول الديموغرافي، فسياسات العائد الديموغرافي هي سياسات متعددة القطاعات ومعقدة وتطرح تحديات إضافية في كيفية تصميم السياسات وتنفيذها، وهذا ما يتطلب الالتزام السياسي والقيادة القوية لضمان التنسيق عبر جميع القطاعات والمستويات، وإن المراقبة والتقييم والمساءلة للمؤسسات أمر مهم جداً لتنفيذ البرامج والسياسات.

• سياسات الحماية الاجتماعية:

الحماية الاجتماعية هي مجموعة السياسات والبرامج التي تهدف إلى حماية جميع الأشخاص والأسر من الضعف أو الإقصاء الاجتماعي خلال فترة حياتهم مع التركيز على الفئات الضعيفة، وتشمل برامج المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي وخدمات الرعاية الاجتماعية وتدابير سوق العمل وبرامج الطواري في فترة الأزمات.

ولأجل تسخير العائد الديموغرافي يجب مراجعة وتطوير سياسات الحماية الاجتماعية في ليبيا خاصة وأن برامج الحماية الاجتماعية قد طالتها النظرة الضيقة منذ سبعينيات القرن الماضي وعدم مراعاة مفهوم المساواة التي تؤكد عليها

التشريعات النافذة منذ ذلك التاريخ، وفي السنوات الأخيرة تأثرت بالظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، فأصابها الضعف بسبب قلة التمويل وضعف المؤسسات، حيث شهدت السنوات العشر الأخيرة تحولاً أساسياً في توجه الحماية الاجتماعية إلى البرنامج الإنساني والإغاثي الذي يقتصر على مجرد مساعدة الفئات الأكثر احتياجاً وتضرراً نتيجة حركة النزوح والهجرات الداخلية، الأمر الذي تطلب أعمال الإغاثة وتوفير الأمن والحاجات الأساسية، وفي هذا السياق توضح إحصائيات خطة الاستجابة الإنسانية 2021م لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه مازال حوالي 1.3 مليون شخص يحتاجون إلى الحماية العاجلة في مجالات الصحة، الحماية، المأوى، والمواد الغذائية، المياه والصرف الصحي، الأمن الغذائي، التعليم، اللاجئون والمهاجرون.

إن الحق في الضمان الاجتماعي يعتبر أداة هامة في القضاء على الفقر وانعدام المساواة والاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن الاجتماعي، بل وأيضاً لتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، لأن أهمية تأمين الدخل الأساسي والحصول على خدمات الرعاية الصحية مهم في تيسير التمتع بالعديد من الحقوق لدى غالبية السكان، مع ضرورة أن تتضمن الضمانات الأربع الأساسية التالية:

1. الحصول على الرعاية الأساسية بما في ذلك رعاية الأمومة.
2. توفير أمن الدخل الأساسي للأطفال، بما يشمل الحصول على التغذية والتعليم والرعاية وأية سلع أو خدمات ضرورية أخرى.
3. توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل الغير قادرين على كسب دخل كاف لاسيما في حالات المرض والبطالة والأمومة والإعاقة.
4. توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص المسنين بما يلبى احتياجات العيش الكريم.

ويجب أن تستهدف التوجهات المستقبلية لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية تحقيق التكامل فيما بين الخطط الإستراتيجية التنموية التي تتبناها الدولة بما فيها سياسات تسخير العائد الديموغرافي، وسياسات الحماية الاجتماعية المتبناة، وذلك لتوحيد الجهود في تطوير التعليم والصحة وخفض الفقر والبطالة وتمكين المرأة وفتح علاقة شراكة مع القطاع الخاص والاستثمار لتوفير فرص العمل المنتجة للفئات المستحقة وإصلاح التشريعات وتطويرها لكي تتلاءم مع متطلبات المرحلة، وإصلاح شبكات الأمان الاجتماعي في التركيز على زيادة الموارد المالية المخصصة للبرامج التي تقوم بها، وتبني منهجيات من شأنها الاستهداف الدقيق والأمثل للمستحقين مع التوجه نحو آليات تعزيز الاعتماد على الذات من خلال تبني البرامج التي تهدف إلى إعانة الأسر المعوزة عبر دعم مقوماتها الإنتاجية سواء من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات المنزلية أو برامج مكافحة البطالة، وفي سبيل ذلك يمكن أن يتم التركيز على التالي:

1. وضع مؤشرات لكل مكون من برامج شبكات الأمان الاجتماعي ورصد نتائج ذلك المؤشر لكل الجهات المعنية.
2. ربط الأنظمة المعلوماتية للجهات المعنية المختلفة في إطار منظومة للمتابعة والتقييم الدقيق للفئات المستهدفة.
3. وضع معايير واضحة للشرائح المستهدفة بالدعم وتحديدها ومراجعتها بشكل سنوي.
4. إنشاء آلية تحقق من استحقاق المستفيدين بالتنسيق مع الجهات المعنية والباحثين الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني.
5. تطوير قاعدة بيانات متكاملة وتحقيق الربط بين جميع الجهات والهيئات لتداول البيانات فيما بينها، بهدف التيسير على المواطنين في إنهاء تعاملاتهم وتقديم الخدمات المختلفة لهم وتوفير قدراً أكبراً من الشفافية.
6. إرساء قواعد ومعايير للإدراج والإقصاء بمظلة شبكات الأمان الاجتماعي لترشيد الموارد المخصصة للدعم.
7. إنشاء آلية تظلم للأسر أو الفئات التي تم رفضها ومنحها حق مراجعة البيانات.
8. إنشاء كيانات محلية "لجان مساءلة مجتمعية" تحت إشراف الوزارات المعنية للمساهمة في تحديد المستحقين وتنقيح قواعد البيانات.
9. استخدام بطاقات صرف ذكية لجميع المستحقين لشبكات الأمان الاجتماعي لدعم الشمول المالي لجميع الفئات.
10. ضرورة تبني بعض مؤشرات قياس الأداء في إطار برامج شبكات الأمان الاجتماعي التي تركز على قياس الفجوة بين الأداء الفعلي للمؤشر وما هو مستهدف، بحيث يشمل المؤشرات التالية:

- نسبة السكان تحت خط الفقر الذين شملتهم برامج الدعم النقدي.
- عدد الأسر الفقيرة المستفيدة من برامج الدعم النقدي.
- الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة النساء المستفيدات من برامج شبكات الأمان

الاجتماعي لاسيما المرأة المعيلة.
– عدد أطفال الأسرة المستحقة للدعم المنتظمين في الالتحاق بالتعليم.
– عدد الإناث المستحقات للدعم والمستفيدات من برامج الرعاية الصحية.
– عدد الشباب العاطل عن العمل والباحثين عن العمل.
– عدد كبار السن والشيخوخة.

• تنظيم الأسرة:

تتمثل الخطوة الرئيسية نحو تحقيق العائد الديموغرافي في تهيئة الظروف لخفض الخصوبة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال المعرفة التي تؤثر على صنع القرار في الأسرة من خلال استيفاء بعض الشروط وهي:
– يجب أن يفهم الأفراد أنه يمكن التحكم في الخصوبة من خلال أفعالهم.
– يجب على الأفراد إدراك الفوائد التي تنتج عن الحصول على عدد أقل من الأطفال.
– يجب أن يكون لدى الأفراد إمكانية الوصول إلى وسائل تنظيم الحمل ميسورة التكلفة ومعرفة كيفية استخدامها.

• صحة الأم والطفل:

تعد وفيات الأطفال مؤشراً رئيسياً لمستويات الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبلد ومستوى جودة الخدمات الطبية بشكل عام وخدمات الصحة العامة بشكل خاص، وبالتالي فإن زيادة معدل وفيات الأطفال ليس بالأمر الغير مرغوب فيه فحسب، بل أنها مؤشراً على انخفاض مستويات المعيشة العامة، فالانخفاض في معدل وفيات الرضع والأطفال له تأثير مباشر على مستويات الخصوبة، وعلى العمر المتوقع عند الولادة الذي يعد مقياساً موجزاً للوفيات الإجمالية، وفي هذا السياق، يؤكد الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة على ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في كل الأعمار، وتركز الغاية 1-3 على ضرورة خفض المعدل العالمي لوفيات الأمهات إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية، وتدعو الغاية 2-3 إلى ضرورة وضع حد للوفيات التي يمكن الوقاية منها لحديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة، حيث تهدف كل البلدان إلى خفض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من 25 وفاة لكل 1000 ولادة حية[3] .

يجمع خبراء السكان على أن تحقيق خفض معدل وفيات الأطفال يؤدي إلى انخفاض الخصوبة، في حين أن خفض وفيات الأمهات أمر أساسي لتحقيق التحكم في الخصوبة وتحقيق العائد الديموغرافي، ويؤثر الوصول الفعال والعادل إلى خدمات تنظيم الأسرة على الخصوبة المرغوبة وبقاء الأطفال وكذلك منع زواج المراهقات لخفض نسبة وفيات الأمهات وتجنب الولادات عالية الخطورة (الولادات المبكرة جداً والمتأخرة جداً والمتكررة جداً)[4] وهي:
– الولادات التي تحدث تحت عمر 18 سنة والحمل والولادات فوق عمر 34 سنة.
– الولادة قبل 24 شهر من الولادة السابقة.
– إنجاب الأم لأكثر من 3 أطفال.

وتشير الدراسات إلى أن استخدام وسائل تنظيم الحمل وتجنب الولادات عالية الخطورة يخفض وفيات الأمهات إلى حوالي 40 – 50 % من جميع وفيات الأمهات[5] ، وإن مبادرات الأمومة الآمنة، وتوفر اللقاحات وبرامج تغذية الأطفال، وتحسين أداء إدارة أمراض الطفولة، وتوفير القابلات في المناطق الريفية، والحرص على حدوث كل الولادات بالمستشفيات، وتشجيع الرضاعة الطبيعية، هي تدخلات مهمة لتحسين صحة الأم والطفل وتحقيق العائد الديموغرافي.

• سياسات التعليم وتنمية المهارات:

إن التحول الديموغرافي الذي يحدث يجب أن يكون مدفوعاً بالتعليم الجيد، وفرصة الاستفادة من التضخم الشبابي لتعزيز النمو الاقتصادي تعتمد على الاستثمار في التعليم بشكل أساسي وضرورة تكييف التعليم مع احتياجات سوق العمل بالكم والكيف المطلوبين لخلق الوظائف وزيادة الإنتاجية، ويعد التعليم أقوى واثبت أدوات التنمية المستدامة وهو أساسي لتحقيقها، وعندما يتحصل كل من الفتيان والفتيات على التعليم الجيد يصبح النمو الاقتصادي المتسارع ممكناً، حيث يساعد التعليم الثانوي والعالي، خاصة للفتيات، على تأخير سن الزواج والحمل الأول، ويساعد على التمكين والعمل خارج المنزل ما يزيد القوة العاملة وإمكانية التنمية الاقتصادية.

نحتاج إلى منظور طويل ومتكامل لدورة الحياة والتأكد من أن الأطفال الذين يولدون اليوم يتمتعون بتعليم جيد في جميع المراحل وكذلك خدمات صحية جيدة وتغذية، حيث يؤكد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 على ضرورة أن يتحصل الصغار على تعليم شامل وجيد في مرحلة الطفولة المبكرة لإثارة تفكيرهم واهتمامهم بالتعليم وإعدادهم للمدرسة الابتدائية، ويجب إصلاح التعليم الابتدائي لتوفير مهارات جيدة لمعرفة الكتابة والقراءة والحساب والتفكير النقدي ووضع بذوراً للابتكار وضمان الانتقال الشامل إلى المدرسة الثانوية، وإصلاح التعليم الثانوي باتباع مناهج

(3) https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2021_Arabic.pdf
(4) https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/abortion
(5) https://pophealthmetrics.biomedcentral.com/articles/10.1186/s12963-020-00245-w

تعتمد على المهارات العلمية القابلة للتحويل أو الاستعداد للعمل الذي يحتاجونه واكتساب الوظائف والاحتفاظ بها، وكذلك إصلاح التعليم يكون في الطليعة لتطوير الشباب الذين سوف يحققون التغيير والابتكار لجعل البلد قوة اقتصادية مهمة، وهذا ما يعرف بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

ويؤكد الاتحاد الإفريقي أن التعليم يعد أحد أهم الركائز التي تقوم عليها خارطة الطريق لتسخير العائد الديموغرافي، حيث تشمل الأولويات التي حددها الاتحاد بتحسين الوصول إلى التعليم الجيد الذي يتوافق ويلبي متطلبات سوق العمل المتطور، ودعم التعليم المهني والفني لتمكين الشباب من تسخير قدراتهم وخلق فرص العمل الخاص، وإن أحد الشروط المسبقة لتحفيز العائد الديموغرافي هو الاستثمار في جودة التعليم ابتداءً من المستوى الابتدائي إلى الجامعي والتعليم والتدريب المهني والتقني، وتوسيع نطاق التعليم والتدريب على المهارات مع التركيز على العلوم والرياضيات والتقنيات الحديثة خاصة تقنيات الجيل الرابع ومتطلبات الاستثمار الأجنبي[6] ، ومع ضرورة التحاق الفتيات بمثل هذه التخصصات وتحسين أدائهم الأكاديمي، تبقى محدودية البيانات والمعلومات تجهض عملية تتبع التقدم في التعليم والتعلم وخاصة في ظل عدم قياس عملية التعلم.

• تمكين المرأة:

يتطلب توظيف العائد الديموغرافي والاستفادة منه تمكين النساء والفتيات من خلال تحسين الصحة والتعليم وسلطة اتخاذ القرار، فالنساء اللواتي يتمتعن بحالة من التمكين لديهن بالتالي القدرة على تحويل اقتصاديات البلدان من حالة الخصوبة المرتفعة والتعليم المنخفض والنمو الاقتصادي البطيء إلى حالة التعليم العالي والنمو الاقتصادي السريع، وعلى سبيل المثال يعزى ثلث النمو الاقتصادي الذي شهدته النمور الآسيوية بين الستينيات والتسعينيات من القرن الماضي، إلى التحسينات التي حدثت لهم في تمكين المرأة ومشاركتها في القوة العاملة المنتجة نتيجة التحول السريع في انخفاض الخصوبة.

وتشير دراسات ديموغرافية إلى أنه كلما كانت المرأة أكثر تعليماً قل عدد الأطفال التي ترغب في إنجابهم وتكون قادرة على الحفاظ على حجم الأسرة رغم معارضة الأزواج والأقارب، حيث يبلغ متوسط عدد الأطفال للمرأة التي لم تتحصل على تعليم رسمي من 5 إلى 7 طفل، والنساء الحاصلات على تعليم أقل من الثانوي 3 – 4 طفل، والنساء الحاصلات على تعليم ما بعد الثانوي 2 – 3 طفل[7] ، هـذه الفروق سببها الرئيسي هو التعليم.

كذلك من شروط تمكين المرأة منع زواج الأطفال لأنه ضد حقوق الفتيات وصحتهن ورفاهيتهن، فهناك ثمة علاقة بين التسرب من التعليم وزواج القصر فمعدلات الخصوبة عالية في زواج القصر نظراً لتعرضهم للزواج في وقت مبكر وترتفع معدلات البطالة والعمالة الناقصة لدى الفتيات اللاتي تزوجن مبكراً لعدم إكمال تعليمهم، وقد أكدت عديد التجارب أن تعليم النساء والفتيات أصبح عنصراً أساسياً في تمكين المرأة وتعزيز عملية التحول الديموغرافي، فالتعليم لا يؤثر على الخصوبة فحسب، بل أنه يؤثر بشكل مباشر على التوظيف والعمر عند الزواج وتحسين الوضع الاقتصادي والإنفاق ورفاهية الأسرة والاستثمار في رأس المال البشري.

• سياسات سوق العمل:

يتميز السكان الليبيين بما يعرف بالنمو في أعداد الشباب أو البروز الشبابي نتيجة معدلات النمو العالية في السنوات الماضية حيث يعد نصف السكان الليبيين هم تحت سن 25 سنة ولهذا نحتاج إلى أسواق عمل منتجة وداعمة لتحسين القدرة الإنتاجية والاستيعابية للنمو السكاني، وإن معدل النمو للسكان في سن العمل هو أكبر من معدل نمو مجموع السكان، وعليه فإن سياسات تسخير العائد الديموغرافي تعتمد بشكل شبه كلي على عملية التوظيف (العمل اللائق) فهو شرط أساسي لتسخير العائد الديموغرافي، وإن إنتاج الموارد واستهلاكها وادخارها له أهمية حاسمة لتحقيق العائد الديموغرافي، وإن تراكم الثروة مهم جداً لمرحلة الشيخوخة وتسخير العائد الديموغرافي الثاني الذي يعتمد على ما يوفره ويستثمره الشباب في حياتهم المهنية ليمثل رصيداً وثروةً مهمةً لحياة الشيخوخة والجيل القادم.

واعتماداً على ما تقدم ذكره، يشكل توظيف الشباب الخريجين التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الوطني ونظام التعليم، باعتبارهما المسؤولان الرئيسيان عن تأهيل وتشغيل الخريجين، فسوق العمل متغير ومتجدد ومسرع جداً فهو يتطلب مهن ومهارات جديدة تتماشى مع متطلبات ما بعد العولمة وثورة تقنية المعلومات الهائلة، وهذه المهارات مبنية على مهارات التفكير النقدي وإدارة الأفراد والذكاء والقدرة على إصدار الأحكام والتفاوض والمرونة المعرفية والمعرفة الإبداعية، وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التحصيل العلمي في ليبيا بشكل سريع، فدائما ما يشار لمسألة عدم تطابق المهارات كأحد العوامل الرئيسية وراء ارتفاع معدل البطالة، وهنا نحتاج إلى التركيز على بناء مجموع المهارات التعليمية التي تتوافق مع متطلبات سوق

[6] http://pure.iiasa.ac.at/id/eprint/14194/1/demographic-profile-arab-region-2015-english.pdf

[7] UNDB. Demography and Human Development Education and Population Projections. OCCASIONAL PAPER 2013/04

العمل، والتي تشمل التعليم الجيد والتدريب التقني والمهني.
ويمكن تلخيص تحديات سوق العمل في التالي:
– ارتفاع نسبة الفاقد بين الشباب غير المتواجدين لا في التعليم ولا في التوظيف.
– ارتفاع نسبة اقتصاد الظل حيث يقدر بحوالي 38 % من النشاط الاقتصادي في ليبيا[8] .
– تدني معدل النشاط الاقتصادي وضعف التوظيف وعدم القدرة على استيعاب التدفقات الجديدة بفعل التحول الديموغرافي.
– ضعف مشاركة النساء في سوق العمل الإنتاجي والخاص.
– طول فترة الانتقال من التعليم إلى العمل.
وتوجد تحديات وعواقب سلبية يمكن أن تضعف أو تفقد من فرصة الاستفادة من العائد الديموغرافي في ليبيا وفي أفضل الأحوال تحقيق مكاسب متواضعة ويمكن أن يحدث ذلك من خلال عدة أسباب أهمها:
– بتكون الزخم السكاني من الشباب الذي يبدأ حياته الإنجابية، وهؤلاء الشباب هم المسؤولون عن استمرار الزخم السكاني، حيث أن قراراتهم بخصوص الإنجاب والخصوبة هي التي سوف تحدد معدلات المواليد في المستقبل، لذلك يجب العمل على عدم ارتفاع معدل الخصوبة فوق 2.0 %.
– الفشل في خلق الوظائف المنتجة واللائقة للشباب.
– الفشل في إدارة وتنظيم العمالة الوافدة.
– زيادة حجم ظاهرة البطالة لدى الشباب المتعلم.
إن النمو في أعداد الشباب مسالة يمكن أن تترافق مع ارتفاع مخاطر اندلاع النزاعات الأهلية، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن البلدان التي يشكل فيها الشباب ما يصل إلى 35 % من إجمالي البالغين مع ثبات باقي المتغيرات، فإن مخاطر الصراع تزداد بنسبة 150 % مقارنة بباقي البلدان التي يشكل فيها الشباب 17 % من السكان البالغين.
إن التحولات الكمية للعمالة الوافدة والتوقعات المستقبلية للحالة السكانية في البلاد، تستوجب التفكير جدياً في تغيير نهج التعامل معها في سياق رؤية تنموية طويلة الأمد، ففي مثل هذه الأوضاع لم تعد تقتصر إدارة تواجد العمالة الوافدة على تحديد المؤسسات المسؤولة على الجوانب الكمية المتعلقة بدخولها وخروجها والإقامة والعمل أو سن التشريعات المناسبة، بل تتعداها لتشمل العمل على إدماج مختلف الإستراتيجيات والسياسات الوطنية الكلية والقطاعية من خلال التعاطي مع هذا التواجد كأحد المحددات أو المتغيرات الفاعلة في تحديد ملامح المستقبل لتتحول بذلك تواجد العمالة الوافدة من مجرد عنصر خارجي يساهم في بناء المجتمع والارتقاء به، إلى طرف أساسي في السياسات التنموية والتخطيط الإستراتيجي الكلي للبلاد انطلاقاً من كون هذا التواجد هو تواجد لرأس مال بشري تقتضي الضرورة التنموية إدارته إدارة سليمة لصالح تعزيز الأداء التنموي في البلاد وشريك فاعل في بناء التنمية وثمارها.

[8]https://www.theglobaleconomy.com/rankings/shadow_economy

• سياسات تسخير العائد الديموغرافي:

الهدف	**الهدف العام:** تعزيز وإطالة فترة التحول الديموغرافي (النافذة الديموغرافية). **الهدف النوعي:** المحافظة على معدل نمو سكاني لا يتجاوز 2% إلى ما بعد عام 2040.
السياسات	**أولاً- تنظيم الأسرة: -** • دراسة السياقات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على عملية الإنجاب. • المباعدة بين الولادات. • دعم وتشجيع استخدام وسائل تنظيم الأسرة وتوفير الحاجة غير الملباة. **ثانياً- صحة الأم والطفل: -** • دعم وتطوير الإدارات والمستشفيات الخاصة بأمراض الطفولة وتوفير الرعاية السريرية الجيدة. • توفير اللقاحات والفيتامينات والتغذية الجيدة. • تشجيع الرضاعة الطبيعية وبرامج التغذية الصحية. • الاستثمار في مجال الرعاية الصحية لخلق قوة سكانية عاملة أصحاء. **ثالثاً- تمكين المرأة: -** • منع زواج المراهقات من سن 15 إلى 19 بشكل كامل. • تعديل الأعراف والقيم بخصوص عمل المرأة من خلال التوعية والتعليم والتمكين. • التأكيد على تطبيق التشريعات السارية من أجل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي للإناث في تخصصات التقنية الرقمية.
الهدف	**الهدف العام:** تسخير العائد الديموغرافي. **الهدف النوعي:** مضاعفة النمو الاقتصادي الناتج عن التحول الديموغرافي بحلول 2030.
السياسات	**أولاً- سياسات حوكمة المؤسسات الاقتصادية:-** • الإرادة السياسية القوية. • إنفاذ القانون. • تقوية المؤسسات. • مكافحة الفساد. • المساءلة والكفاءة في استخدام الموارد العامة لغرس ثقة المستثمرين. • معالجة القطاع الاقتصادي غير الرسمي (اقتصاد الظل). • تنظيم وإعادة هيكلة القطاع الخاص لتطبيق شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص. **ثانياً- سياسات الحماية الاجتماعية:-** • مراعاة التوصية 202 لمنظمة العمل الدولية بخصوص الحماية الاجتماعية. • إصلاح التشريعات والتأكيد على النهج الحقوقي ولتمكيني لسياسات الحماية الاجتماعية. • إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي وتطوير أدواتها ووسائل تنفيذها. • تكامل سياسات الحماية مع السياسات التنموية لتسخير العائد الديموغرافي. **ثالثاً- سوق العمل: -** • خلق الوظائف اللائقة والكاملة للشباب الداخلين إلى سوق العمل. • إعادة النظر في التشريعات القائمة وتعديلها وتطويرها بما يتفق وواقع العصر الحالي ومراعاة حقوق العاملين وأصحاب العمل. • الاستقرار الحكومي. • بيئة أعمال مستقرة تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي. • تطوير القطاع المالي والمصرفي. • تعزيز المدخرات من خلال الاستفادة من انخفاض مستوى الإعالة. • تطوير التعليم المهني والتقني المتوسط والعالي. • أشراك المرأة في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتنظيم تشريعات عمل المرأة في القطاع الخاص. • تشجيع وحوكمة الاستثمار الأجنبي وإنفاذ العقود. • تنظيم إجراءات حقوق تسجيل الملكية العقارية. • ضبط وتفعيل القطاع الخاص من خلال التسجيل ودفع الضرائب وحقوق العاملين وخاصة الإناث. • دعم ثقافة المشروع الخاص وريادة الأعمال. • عمل حوافز اقتصادية وتشريعية وتفضيلية للتأثير في سلم التفضيل المهني لدى الشباب والشابات. • ضبط وتنظيم دخول ونشاط العمالة الوافدة وخاصة المهاجرين غير النظاميين. • استكمال مشاريع البنية التحتية في قطاعات الكهرباء والطرق والسكة الحديد والإنترنت والتركيز على الطاقات المتجددة والبديلة. • معالجة تشوهات النمو العمراني العشوائي وخاصة في أحزمة المدن الكبرى من خلال إعادة صياغة لمفهوم المدن الجديدة المتكاملة لإعادة التوزيع السكاني والاستفادة من العائد. **رابعاً- التعليم:- (التعليم الجيد مفتاح التنمية)** • جودة التعليم هي أساس بناء رأس المال البشري. • شمولية التعليم التمهيدي والأساسي. • ربط التعليم بسوق العمل والوظائف من خلال التركيز على تعليم المهارات الضرورية. • الاستثمار في تعليم الإناث شيء ضروري وإصلاح التشوهات في النظام التعليمي.

• التوزيع الجغرافي للسكان وتحقيق التنمية:

إن كبر المساحة الجغرافية للدولة الليبية وصغر حجم سكانها أثر على التوزيع الجغرافي للسكان والذي بدوره انعكس سلباً على تحقيق الأهداف التنموية للنهوض بالمجتمع، فبُعد المسافات بين المناطق الليبية وتبعثر السكان خصوصاً في الجنوب الليبي ومناطق الوسط وتركز سكان الدولة في أماكن معينة من الأراضي الليبية، ساهم في تأخر تحقيق الأهداف التنموية بالشكل المطلوب، حيث نجد أن نحو 10 % من إجمالي سكان الدولة وهم سكان الجنوب الليبي يقطنون في ما نسبته أكثر من 75 % من مساحة الدولة.

ومن أبرز المظاهر لهذا التوزيع ما يلي:

- عدم عدالة التوزيع الجغرافي للسكان على مساحة الدولة، حيث يقطن نحو 90 % من السكان في مساحة لاتزيد عن 100 كم من خط الساحل.
- اتساع الرقعة الجغرافية للدولة وتبعثر التركز العمراني وخصوصاً في الجنوب والوسط.
- الحركة المكانية للسكان من المناطق الصغيرة إلى المناطق الكبيرة.
- ظروف طبيعية صعبة تتمثل في أنّ نحو 90 % من المساحة الكلية للدولة أرض صحراوية وشبه صحراوية.
- تدهور البيئة داخل وخارج المناطق الحضرية مع زيادة مستويات التلوث.

ومن المعلوم أن للتنمية مستويان أحدهما وطني والأخر محلي، فالمستوى الوطني يتمثل في الدولة الليبية والتي مازالت مطالبة بالسعي لتحقيق نوع من التوزان التنموي بين الشمال والجنوب، وبين الحضر والريف، وذلك من خلال محاولة إعادة توزيع سكانها وتوطينهم في أماكن التخلخل السكاني، أما المستوى المحلي فإن الدولة مطالبة بفك الارتباط قليلاً عن المركز الرئيسي بصلاحيات ليست مطلقة للمناطق الصغيرة من أجل نهوضها وتنميتها مع رقابة صارمة تتبع هذه الإصلاحات، فالمدن دائماً ما تنمو بسبب عاملين أحدهما خارجي، وهو تدخل الدولة، والثاني داخلي، وهو عن طريق التوظيف الأمثل لإمكانياتها ومواردها الذاتية.

ومن المعلوم أيضاً أنه لابد للتنمية من حيز جغرافي تنشأ فيه، ومن هنا ظهر مفهوم (قطب النمو في الحيز الجغرافي)، وقطب النمو هو مكان يمكن أن ينشر التنمية إلى المراكز الهامشية المجاورة، ومن هنا تتطلب الضرورة خلق اقطاب نمو جديدة داخل الأقاليم خفيفة الكثافة السكانية بما يعزز قدرتها لتحقيق التنمية ويقلل اعتمادها على المركز الوطني.

وفي هذا السياق نجد أن كثير من الدول قامت بنقل مراكزها الإدارية الأولى وذلك لخلق نوع من التوازن في حيزها الجغرافي، وفي الجغرافيا السياسية كلما كانت العاصمة تتوسط المعمور كان ذلك عامل قوة لها، كذلك من خلال تجارب العديد من الدول وهو أن تكون العاصمة السياسية أقل حجماً للسكان من المدن التجارية أو الاقتصادية، ومثال ذلك مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، ومدينة الرباط في المملكة المغربية، ومدينة برازيليا قي البرزيل، ومدينة بكين في الصين، ومدينة انقره في تركيا.

إن التوزيع الجغرافي للسكان له تأثيراته في برامج التنمية المختلفة ويتأثر بها، ففي السياسات السكانية العامة يولى الاهتمام بالخطط التنموية من أجل خلق توازن في التوزيع الجغرافي للسكان، وبناءً عليه تتضح أهمية دراسة التوزيع الجغرافي للسكان في إنجاح البرامج والمشروعات التنموية، وليبيا من أحوج الدول لتطبيق مبادئ الاستدامة في التنمية بسبب بعض الظروف الطبيعية والاجتماعية، فالتنمية الحضرية والتنمية الريفية هما خطان متوازيان يسيران مع بعضهما البعض، والغرض الأساسي من التنمية الريفية هو عمليات تثبيت السكان والحد من حركتهم المكانية وخفض تياراتهم ونزوحهم نحو المدن الكبرى والتشجيع على الرفع من تيارات الهجرة العكسية.

وبهذا نجد أن العديد من الدول المتقدمة تولي هذا النمط من التنمية اهتماماً كبيراً بعكس الدول النامية التي تقوم بالاهتمام بالمدن دون المناطق الريفية والمدن الصغيرة، وبالتالي نجد أن تيارات الهجرة تتدفق نحو المدن الكبرى ما يترتب عليها مشاكل جمة مهما حاولت الدولة أن تقوم بحلها فإنها تزداد تعقيداً، والحل هنا يرجع إلى الأخذ بتوصيات شركة (ايطالسان كونسلت) وهي إنشاء 24 مركز نمو جديد في مناطق متفرقة مع تنمية المحور الساحلي وتشيطه ما بين بنغازي ومصراته، تنمية محور مصراته هون سبها، وتنمية محور إجدابيا جالو السرير الكفرة.

• تفعيل الإدارة المحلية والحكم المحلي:

تسعى الدول التقدمة إلى تقديم الخدمات الأساسية التي تمس حياة مواطنيها من كهرباء وصحة وتعليم ومرافق عامة وغيرها من الخدمات في أبسط الصور، وتحاول جاهدة في أن تصل هذه الخدمات إلى كافة أقاليمها ومناطقها دونما استثناء وتمييز، حيث تعامل المناطق الصغيرة بأهمية قبل المناطق الكبيرة، فهي بذلك تبتعد عن المركزية في إدارة شؤونها وتمنح هذه المناطق نوعاً من الحرية في تحقيق هذه الخدمات، وهذا ما يطلق عليه الحكم المحلي أو الإدارة المحلية التي يمكن أن تعرف بأنها "نقل الأعباء الوظيفية من

الإدارة المركزية في بعض قطاعات التنمية إلى فروعها في المحليات".

أما الحكم المحلي فهو يعني نقل سلطة اتخاذ القرار إلى إدارات محلية مستقلة، حكومات محلية، بلديات، مناطق تعمل ضمن إطار قانوني مساند، وهو أيضاً الحكم الذي يعطي الحقوق والواجبات للجماهير المحلية لتسيير وإدارة الشؤون العامة واعتبار ذلك من مسؤولياتها الخاصة وبالشكل الذي يخدم مصالح السكان المحليين، فالدول تسعى إلى إعادة تنظيمها المكاني من أجل تحقيق إدارتها المحلية وتبتعد عن المركزية التي يمكن أن تعرف بأنها "تركيز سلطة اتخاذ القرارات والحسم في المسائل التي تخص الشأن المحلي في يد الإدارة المركزية في العاصمة".

وللإدارة المحلية عدة أهداف يستفاد منها في إدارة شؤون البلاد منها:

– أهداف سياسية وتتمثل في تعزيز الديموقراطية والمشاركة من خلال الاختيار الحر على المستوى المحلي، وتدريب السكان على تسيير وإدارة شؤونهم.

– أهداف إدارية وتتمثل في تحقيق الكفاءة الإدارية والقضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية.

– أهداف اجتماعية وهي تسهم في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية وهو ما ينعكس على السكان المحليين وتلبيه حاجاتهم اليومية.

وبعد العام 2011م أصبحت ليبيا بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إدارة محلية وحكم محلي من أجل تحقيق تنمية مكانية مستدامة فعلية وليست على الورق، فالإدارة المحلية والحكم المحلي أساسهما وعمودهما الفقري التنظيم المكاني الجيد وليست العشوائية التي تساعد على تداخل الصلاحيات واستشراء الفساد.

تختلف مبررات الأخذ بالحكم المحلي والإدارة المحلية من دولة لأخرى، إلا أن أكثر العوامل الحاحاً هي تلك المتعلقة باتساع الرقعة الجغرافية وتعدد القوميات، والدولة الليبية في حاجة ماسة جداً إلى الحكم المحلي والإدارة المحلية من أجل تحقيق الأهداف التنموية المناطة بالحكومات وذلك للأسباب الآتية:

– اتساع الرقعة الجغرافية للدولة، فالقاطن في مدن طبرق والكفرة وغات يقطع أكثر من 1000كم للوصول إلى العاصمة الإدارية المركزية.

– ضعف البنى التحتية في مجال الطرق والمواصلات بين المناطق لاسميا البعيدة.

– التباعد الجغرافي يؤدي بدوره إلى ضعف التواصل بين الإدارة المركزية وبعض المناطق.

– التقصير الذي تعاني منه المناطق البعيدة يولد نوعاً من الشعور بعدم الانتماء الوطني، وعليه يتوجب تفعيل الحكم المحلي والإدارة المحلية لتأكيد حضور الدولة في المناطق البعيدة.

• الانتفاع من الخدمات الأساسية على مستوى المناطق:

من خلال تحليل مستويات الانتفاع من بعض الخدمات الأساسية على مستوى المناطق تم استخلاص بعض النقاط الهامة والتي سنوضحها في الجدول (2) والذي يوضح سعة ومعدل التباين بين المناطق في كل مؤشر من مؤشرات الخدمات التي تمت دراستها.

الجدول (2) سعة ومعدل التباين بين المناطق في الاستفادة من بعض الخدمات

ر. م	الخدمة	السعة التباين (نقاط)	المعدل (%)
أولاً	الخدمات التعليمية		
1	التمدرس	0.39	29.9
2	القراءة والكتابة	0.11	10.9
3	التعليم العالي	1.09	74.7
4	الالتحاق المدرسي	0.14	13.1
ثانياً	المشاركة في النشاط الاقتصادي لقوة العمل		
5	مجموع القوى العاملة	0.47	37.3
6	الرجال	0.34	0.29
7	النساء	1.24	72.5
8	التوظيف لمجموع العاملين	0.32	37.4
9	التوظيف للرجال	0.24	21.4
10	التوظيف للنساء	0.57	45.2
11	البطالة لقوة العمل الرجال	21,4	82.2
12	النساء	42.6	88.2
13	المجموع	25.6	82.3
14	الإعالة	0.52	40.3
ثالثا	الخدمات الصحية		
15	المرافق الصحية	1.36	1.86
16	الأسرة	0.995	85.6
17	مجموع القوى العاملة الصحية	1.87	106
18	الأطباء	3.25	209.7
19	الممرضين والممرضات	595	92.1
رابعا	الإنفاق التنموي		
20	لسنة 2009	2.01	83.8
21	لسنة 2010	2.41	90.9

من بيانات الجدول السابق يتبين التالي:

1. ثلاثة عشر خدمة من أصل إحدى وعشرين خدمة لا تتوفر فيها شروط العدالة في توزيعها بين المناطق، أو بالأحرى لا توجد عدالة في الانتفاع بها فيما بين المناطق وبنسبة 62 % من مجموع العينة محل البحث.
2. أفضل عدالة في توزيع الخدمات بين المناطق كانت خدمات التعليم.
3. من بين عشرة مؤشرات أداء لقوة العمل، هناك ست مؤشرات لا تعكس العدالة في توزيعها ما بين المناطق، وهي مشاركة المرأة في النشاط، ومعدلات توظيف المرأة، ومعدلات البطالة لكل من الرجال والنساء، والمجموع ومعدل الإعالة.
4. يوجد تباين كبير في الخدمات الصحية وبالتحديد في قوة العمل الصحية بجميع تصنيفاتهم، أطباء وممرضين وممرضات.
5. يوجد تباين كبير في الإنفاق التنموي الذي هو أساس أي تنمية وتعزيز بناء القدرات المحلية لتلبية احتياجات المواطنين من السلع والخدمات، وبما أن الإنفاق التنموي هو الأساس، فلا تستقيم العدالة في توزيع الخدمات ما لم تترسخ العدالة في توزيع الإنفاق التنموي بين المناطق.

- **التوصيات:**

من خلال ما تقدم نوصي بالآتي:

1 . التركيز على ضرورة تحقيق العدالة في توزيع وإنفاق مخصصات التنمية للمشاريع الموزعة (المشاريع التنموية التي تخص المناطق أو البلديات) مع الأخذ في الاعتبار أثر المشاريع المركزية على الأداء التنموي في المناطق أو البلديات التي تقع بداخلها هذه المشاريع.

2 . أن يتم تخصيص الموارد المالية للإنفاق الإنمائي على المناطق أو البلديات وفقاً للمعيار الوطني الموحد، واعتماداً على إنجاز مشروع أطلس التنمية، حيث سيكون تخصيص الموارد وفقاً للاحتياجات الفعلية وليس كحصة في الثروة أو وفقاً للرغبات.

فريق إعداد التقرير

المنسق العام للتقرير	م. عبدالباسط سالم الباعور
المدير التنفيذي للتقرير	د. يحيى أحمد الفساطوى
رئيس الفريق البحثي	أ.علي مصطفى الشريف
المؤلفون	
د. محمود عمر عيسى	تسخير العائد الديموغرافي لتعزيز التنمية المستدامة
أ. سالم أبو عائشة خليفة	حالة السكان في ليبيا
د. عبدالله عبد الجليل محمد	السكان والتعليم في الواقع الليبي
د.إبرهيم علي إجبيل	السكان وعدالة توزيع الخدمات الصحية
د. محمد إبراهيم الهمالي	التوزيع الجغرافي للسكان و التنمية المكانية المتوازية
د.سعاد محمد العباني	البنية السكانية والحاجة لتطوير برامج التنمية الاجتماعية
أ. علي مصطفى الشريف	قياس مستوى انتفاع المناطق من بعض الخدمات
المستشارون	
	د. عبد الرؤوف علي البيباص د. عبد المجيد حسين محمد